

كيف تحمي جمعيتك من غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

وزارة التنمية الإجتماعية - سجل الجمعيات
بدعم من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية

تلعب الجمعيات دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سعيها المستمر لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها في شتى القطاعات ونظرا لكون الجمعيات تحظى بثقة عالية وخاصة متلقي خدماتها وجب حمايتها من سوء الاستخدام والإستغلال في جريمتي غسل الاموال وتمويل الإرهاب .

ما هو غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟



غسل الأموال أفعال يتم من خلالها تمويه عائدات أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالمخدرات او اية أنشطة إجرامية أخرى لإخفاء منشأها غير المشروع وجعلها تبدو مشروعة

وضع الأموال غير المشروعة أو القذرة في سلسلة من العمليات المالية والمصرفية، أو استخدام قطاعات غير مصرفية، بحيث تظهر في النهاية مشروعة أو نظيفة.

تمويل الإرهاب هو تقديم الأموال أو جمعها أو تأمين الحصول عليها أو نقلها بأي وسيلة كانت، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإن كانت من مصادر مشروعة، لإرهابي أو منظمة أو هيئة أو جمعية أو جماعة إرهابية أو لعمل إرهابي، مع العلم بذلك، سواء استخدمت هذه الأموال كلياً أو جزئياً أم لم تستخدم وسواء وقعت هذه الأعمال أم لم تقع.

ما الداعي (لماذا يجب علينا) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟



تعتبر عواقب غسل الاموال وتمويل الارهاب عواقباً وخيمة تهدد الاقتصاد والأمن الاردنيين كما أن الآثار المترتبة عن هاتين الجريمتين تؤثر على الدولة بكافة جوانبها على المدى البعيد

وفي ظل التطور المتزايد الحاصل في العالم في مجالات نقل الاموال عبر الحدود والتطور الحاصل مادياً والكترونياً في الادوات المستخدمة لتحقيق ذلك فقد اصبحت عملية اكتشاف هذه الجرائم أمر صعب ومعقد ويحتاج الى تعاون فعال بين كافة الجهات

من سلطات رقابية وإشرافية وجهات انفاذ القانون في الدولة للتصدي للمخاطر الناشئة والحفاظ على سمعة الأردن المحترمة .

وعلى الرغم من قلة عدد الحالات التي توجد فيها شبهات غسل أموال او تمويل ارهاب من خلال استغلال أنشطة الجمعيات في الأردن مقارنة مع حجم القطاع، إلا أنه لا يمكن التساهل مع مثل هذه الحالات كون هذا الامر شديد الحساسية ويؤثر على ثقة الجمهور في هذا القطاع اضافة الى كافة القطاعات الأخرى

ما هي المعايير العالمية والتشريعات الوطنية التي تحكم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب؟

مجموعة العمل المالي (FATF) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات انشئت في عام 1989 من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها.

وتتمثل أهداف مجموعة العمل المالي بوضع معايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحديات الأخرى التي تؤثر على سلامة النظام المالي العالمي .



إن توصيات مجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي معايير معترف بها دولياً بهذا الشأن.

تراقب مجموعة العمل المالي مدى تقدم أعضائها في تنفيذ التدابير اللازمة، وتستعرض تقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدابير المضادة، وتشجع اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي. تعمل مجموعة العمل المالي على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي من سوء الاستخدام.

ان الأردن عضو مؤسس في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) منذ العام 2004 وقد أصبح رئيساً لها في عام 2007 علماً بأن المجموعة عضواً مشاركاً في مجموعة العمل المالي (FATF)، وكعضو في المجموعة يلتزم الأردن بتنفيذ التوصيات الدولية وعكسها على التشريعات ذات العلاقة.

توصيات مجموعة العمل المالي للجمعيات¹

تتعلق التوصية (8) من توصيات مجموعة العمل المالي بمكافحة سوء استغلال المنظمات غير الهادفة للربح ومنها (الجمعيات) من قبل الارهابيين او المنظمات الارهابية.

¹تعرف توصيات مجموعة العمل المالي المنظمات غير الهادفة للربح ومنها الجمعيات على أنها أي شخص قانوني أو ترتيب أو مؤسسة تسهم بالدرجة الاولى في جمع الاموال أو صرفها لإغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو لتنفيذ أنواع أخرى من الاعمال الصالحة .

تلعب الجمعيات دورًا حيويًا في الاقتصاد والنظام الاجتماعي في الأردن، ويأتي دورها مكملًا لجهود القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال التجارية في توفير الخدمات والراحة والأمل للمحتاجين وقد حددت الحملة الدولية الجارية ضد تمويل الإرهاب حالات يستغل فيها الإرهابيون والمنظمات الإرهابية بعض الجمعيات في القطاع لجمع الأموال ونقلها، أو تقديم الدعم اللوجستي، أو التشجيع على تجنيد الإرهابيين، أو دعم المنظمات والعمليات الإرهابية، الأمر الذي يمهد الطريق أمام النشاط الإرهابي من جهة ويؤثر سلباً على ثقة المانحين ويشكل خطراً على نزاهة الجمعيات من جهة أخرى.

يتطلب مقترح التوصية رقم (8) من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) من الدول مراجعة مدى كفاية القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الجمعيات التي هي عرضة لسوء الاستغلال من قبل الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية أو أنها تدعم الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية.

حيث يتوجب على الدول اتخاذ تدابير وتطبيق إجراءات سريعة وفعالة ومركزة ومناسبة، بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر، وذلك لتحقيق هدفين:

- لحماية حماية القطاع من سوء الاستغلال

-تحديد الجمعيات التي اما انها مُستغلة من قبل الارهابيين او المجموعات الارهابية او انها تدعمهم، واتخاذ اجراء فعال حيال ذلك

يجب على الدول أن تحدد وتمنع سوء استخدام الإرهابيين للمنظمات غير الهادفة للربح (للجمعيات) من خلال نهج ذو أربعة محاور:



تشريعات التي تحكم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاردن

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة ٢٠٠٧. حيث يجرم القانون غسل العائدات المتأتية من أي جريمة يكون معاقباً عليها بمقتضى التشريعات النافذة في المملكة أو الجرائم التي ينص أي تشريع نافذ على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال بالإضافة للجرائم التي تنص اتفاقيات دولية صادقت عليها المملكة على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال شريطة ان يكون معاقباً عليها في القانون الأردني.

بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة ٢٠٠٧، يكون إلزاميًا أن تقوم أي جهة مالية أو غير مالية خاضعة لأحكام القانون بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن أي عملية يُشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب سواء تمت هذه العملية أم لم تتم وذلك بالوسيلة أو النموذج المعتمدين من الوحدة. علماً بأن الفشل في القيام بذلك يُعاقب عليه بموجب أحكام القانون.

كذلك تلتزم الجهات القضائية والجهات الرقابية والإشرافية التي تمارس سلطتها على الجهات الخاضعة لأحكام القانون وأي جهة إدارية أو أمنية أخرى بتبليغ الوحدة فوراً إذا تبين لها أثناء مباشرتها لاختصاصاتها وفقاً لأحكام التشريعات النافذة وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب.

- الأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والصادرة للجهات الخاضعة لأحكام القانون.

وبالمثل ، لا يجرم قانون منع الإرهاب لسنة ٢٠٠٦ تمويل الإرهاب فحسب بل يفرض واجباً على كل شخص علم بوجود مخطط إرهابي أو اطلع على معلومات ذات صلة بنشاط إرهابي أن يقوم بإبلاغ المدعي العام أو الأجهزة الأمنية داخل المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج ، . قد يشكل عدم القيام بذلك جريمة جنائية يعاقب عليها القانون .



لماذا تتعرض الجمعيات لإساءة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

- المنظمات غير الهادفة للربح (الجمعيات) تحظى بمستويات عالية من الثقة العامة ولديها مصادر كبيرة لجني الأموال وعادة ما تعتمد في عملها على أموال ضخمة.
- غالباً ما تعتمد الجمعيات في عملها على حسن النية ودعم المتطوعين الذين يتنوعون عادة في طبيعتهم، ويصلون إلى جميع أجزاء المجتمع، الأمر الذي قد يشمل منظمات إرهابية أو غاسلي الأموال الذين قد يسيئون استخدامها، من خلال خدماتهم، أو استخدام ممتلكاتهم أو من خلال أمناءهم أو متطوعين أو حتى مانحين، وبالتالي فإن الأموال التي يتم جمعها بهدف المساعدات الانسانية قد تكون مختلطة بالأموال التي تُجمع لتمويل الإرهاب.
- تحظى بعض المنظمات غير الهادفة للربح (الجمعيات) بتواجد عالمي يمنحها المجال لاجراء عمليات على الصعيدين المحلي والدولي.
- معاملاتها المالية عادة ما تتم داخل تلك المناطق الأكثر عرضة للنشاط الارهابي أو بالقرب منه، الامر الذي يمكن من خلاله قيام الارهابيون باستغلال الجمعيات من خلال استخدامها كغطاء آمن للحوالات المالية في هذه المناطق.
- بناء على الشكل القانوني للمنظمة غير الهادفة للربح (الجمعية) والدولة المنشأة فيها، قد تخضع المنظمات غير الهادفة للربح عادة او لا تخضع على الاطلاق، الى شيء من الرقابة الحكومية (على سبيل المثال، التسجيل ومسك دفاتر الحسابات واعداد التقارير والمتابعة) او قد لا يتطلب تأسيسها الكثير من الاجراءات الرسمية (على سبيل المثال، قد لايتطلب تأسيسها امتلاك اية مهارات او رأس مال لبدء العمل او

فحص خبرات وخلفيات الموظفين. (على سبيل المثال، التسجيل ومسك دفاتر الحسابات واعداد التقارير والمتابعة) او قد لا يتطلب تأسيسها الكثير من الاجراءات الرسمية (على سبيل المثال، قد لا يتطلب تأسيسها امتلاك اية مهارات او رأس مال لبدء العمل او فحص خبرات وخلفيات الموظفين).

- نظراً لمحدودية الموارد المالية أحياناً، تميل الجمعيات إلى تقليل نفقاتها على العمليات الإدارية والإدارة الداخلية والامتثال التنظيمي، لزيادة الحد الأقصى من الأموال المتاحة للمشاريع الخيرية، ونتيجة لذلك، قد يكون لدى بعض المؤسسات الخيرية ممارسات إدارية مالية ضعيفة وقد تتغاضى عن فحوص العناية الواجبة على الجهات المانحة والمنظمات المتلقية لضمان أن مصدر واستخدام الأموال المتبرع بها مشروع

- محاولة المنظمات الارهابية الاستفادة من الخصائص المبينة أعلاه والتي تميز المنظمات غير الهادفة للربح لاختراق القطاع وإساءة استغلال الأموال والعمليات الخاصة بهذه المنظمات للتعتيم على نشاطها الارهابي او دعمه

قد يتخذ سوء استخدام استغلال الجمعيات لأغراض غسل الأموال وتمويل الارهاب أشكالاً مختلفة، بما في ذلك استغلال التمويل الخيري، وإساءة استخدام الأصول الخيرية، وإساءة استخدام اسم ومكانة المؤسسة الخيرية، وإنشاء مؤسسة خيرية لأغراض غير قانونية.

وعلى الرغم من عدم وجود أدلة كافية على أن الجمعيات في الأردن يتم استغلالها من قبل منظمات إرهابية أو من يقومون بغسل الأموال، إلا أنها لا تزال معرضة للخطر بسبب المخاطر المتعلقة بطبيعة عملها المتمثل بجمع الأموال وتقديم الخدمات والأنشطة الخيرية الأخرى. وقد يزداد خطر حدوث مثل هذه الانتهاكات عندما تكون هياكل إدارة الجمعية والضوابط المالية ضعيفة



كيف يمكن إساءة استغلال الجمعيات لغرض غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

قد يتم سوء إستغلال الجمعيات لأغراض تمويل الإرهاب أو غسل الأموال بأشكال مختلفة، نظراً للطبيعة المتنوعة لهذا القطاع. قد يحدث الإساءة بالطرق التالية:

التمويل الخيري

يمكن للأفراد أن يقوموا بجمع التبرعات باسم جمعية دون رخصة جمع تبرعات لدعم الأغراض الإرهابية، مع أو بدون معرفة الجمعية بذلك. يتم تحويل الأموال التي يتم جمعها لدعم الإرهاب في مرحلة ما، وقد لا تصل أبداً إلى المستفيدين المستهدفين. يمكن أيضاً استخدام مؤسسة خيرية لغسل الأموال أو استخدامها كجبهة قانونية لنقل الأموال من مكان إلى آخر.

استخدام موارد الجمعية

يمكن للأفراد الذين يدعون منظمات إرهابية العمل بصفقتهم موظفين في جمعية أثناء استخدام أصول المؤسسة الخيرية للاتصال أو مقابلة الممثلين الإرهابيين الآخرين في المناطق المعرضة للخطر. ويمكن تنفيذ هذا الاستغلال لشبكة الاتصالات مع أو بدون معرفة الجمعية.

سوء استخدام اسم جمعية

يجوز لجمعية غير مسجلة أن تعتمد اسماً مشابهاً ومعلومات اتصال وعنواناً لجمعية مسجلة بالفعل. يتم ذلك بنية تضليل الجمهور في التبرع لقضية خيرية. المسؤولين عن الجمعية الغير مسجلة قادرين على ممارسة الضغط على عمليات الجمعية وهم في نهاية المطاف مرتبطون بمنظمات إرهابية.

الجمعيات الخيرية الزائفة

قد يحاول الإرهابيون تأسيس جمعيات، من خلال جمع التبرعات، وترويج قضايا، وتنفيذ أنشطة لدعم الإرهاب. كما يمكن تأسيس الجمعيات كواجهة أو كشركة وهمية لغسل أموال غير المشروعة أو للتهرب الضريبي.

مؤشرات إشتباه لغسل الأموال وتمويل الإرهاب

لمنع الإرهابيين أو المجرمين من استغلال نقاط ضعف الجمعيات، من المهم أن يكون للجمعيات ضوابط مالية قوية، وأن تكون شفافة في أنشطتها. كما يتم تشجيع الجمعيات على إجراء مراجعات منتظمة لضوابطها الداخلية وسياساتها وإجراءاتها وبرامجها الرئيسية وشراكاتها لحماية نفسها من الإساءة الفعلية أو المزعومة للاحتيال أو غسل الأموال أو دعم الإرهاب. لا يُقصد من قائمة التالية أن تكون شاملة، ولكنها ستساعد الجمعيات على إدراك احتمال حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب التي قد تعرضها لخطر إساءة استغلالها من قبل الإرهابيين أو غيرهم من المجرمين:

هل تعرف مصادر تبرعاتك ودعمك؟

هل تعرف خلفية وانتماءات أعضاء هيئة إدارة الجمعية، والموظفين، وجامعي

التبرعات، والمتطوعين والشركاء؟

هل تعرف ما إذا كان اسم جمعيتك يستخدم لدعم شخص أو قضية لم تكن

على دراية بها؟

إذا كانت جمعيتك في شراكة مع جمعية أخرى، فهل لديك اتفاق مكتوب واضح

يحدد الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها وكيف سيتم رصدها وحسابها؟ هل تتأكد من الالتزام

بالاتفاقيات؟



- هل تعرف هوية المستفيدين من مشاريع جمعيتك؟
- هل لديك أنظمة الرقابة الداخلية مع إجراءات موثقة للعمليات الرئيسية، مثل المشتريات والدفع والإيرادات والإيصالات، ونظام لضمان التفويض السليم للصلاحيات؟
- هل توجد تدابير معمول بها لضمان الفصل السليم بين الواجبات والضوابط، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المالية مثل تحصيل الأموال والتداول النقدي والإيداع وتحويل الأموال وإصدار الإيصالات؟
- هل أنت على دراية بقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠٠٧ وكيفية تقديم اخطار عن يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الاموال او تمويل الارهاب إذا لزم الأمر؟

كيف يمكن حماية الجمعيات من إساءة الاستغلال لغرض غسل الأموال وتمويل الارهاب؟

وزارة التنمية الاجتماعية ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تدركان بأن هناك سمات معينة للجمعيات تعرضها لإمكانية الاستغلال من قبل الإرهابيين أو من يقومون بغسل الأموال لغرض جمع الأموال ونقلها. ومع ذلك، تدرك وزارة التنمية الاجتماعية أنه ينبغي تعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن دون أن تعرقل عمل الجمعيات، بل حماية سلامة قطاع الجمعيات وأصحاب المصلحة.

وللتصدي لخطر إساءة استخدام الجمعيات لغرض غسل الأموال وتمويل الارهاب، ولهذه الغاية فقد اعتمدت وزارة التنمية الاجتماعية النهج التالي:



كيف تحمي جمعيتك؟

الحوكمة القوية والشفافية المالية: الجمعيات التي لديها إدارة مالية جيدة وتحافظ على إجراءات داخلية قوية للشفافية والمساءلة تحمي نفسها بشكل أفضل ضد جميع أنواع الإساءة. إن السياسات والإجراءات المالية المكتوبة هي تدابير وقائية حاسمة - لذا من المهم التأكد من الالتزام بها.

تعرف على المانحين والمستفيدين الرئيسيين: يجب على الجمعيات تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المناسبة على الجهات المانحة الرئيسية والمستفيدين. إذا سمحت الموارد بذلك، يجب على الجمعيات بذل قصارى جهدها لتأكيد هوية المستفيدين. وبالمثل، ينبغي للجمعيات أن تؤكد هوية الجهات المانحة.

المعاملات التي تتم عبر القنوات المالية الرسمية: يجب على الجمعيات، قدر الإمكان، ضمان إجراء المعاملات عبر قنوات مالية منظمة للحد من أي سوء إستخدام.

الأموال التي يتم استعمالها في طريقة تتماشى مع مهمة الجمعية وأهدافها: يجب على الجمعيات مراجعة نفقاتها بشكل دوري لضمان توجيه الأموال نحو الأسباب التي تتوافق مع مهامها وأهدافها. يجب ألا تقبل الجمعيات التبرعات الموجهة لأغراض لا تتوافق مع مهام الجمعية وأهدافها.